

Distr.: General
25 January 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البند ١٦ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ الموجهة من رانجيت دادفاري سبانتا، وزير خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية (A/61/695-S/2007/13، المرفق)، تلقيتُ تعليمات من حكومتي بأن أبلغكم ما يلي.

إن باكستان تتعاون تعاوناً تاماً مع القوات الأفغانية وقوات التحالف من أجل تعزيز السلام والأمن في أفغانستان. وهذا من مصلحة باكستان الحيوية أيضاً. فالأمن في أفغانستان تتهدده الأخطار المتعددة الآتية من أمراء الحرب والمجرمين وعصابات تروريح المخدرات والتنازع بين القبائل وكذلك من عودة حركة الطالبان إلى نشاطها. وكما ورد في التقرير الأخير الذي أعدّه الأمين العام (A/61/326-S/2006/727)، فإن المصادر الرئيسية لما تقوم به حركة الطالبان من أعمال تمرد توجد داخل أفغانستان.

وقد شددت الحكومة الأفغانية وجهات أخرى على ضرورة منع تسلل مقاتلي الطالبان وغيرهم من المقاتلين عبر الحدود. لكن من الصعب مراقبة الحدود الدولية بين أفغانستان وباكستان البالغ طولها ٢٥٦٠ كيلومتراً، والتي تعبر بعضاً من أوعر المناطق الجبلية في العالم، وحيث تنتقل القبائل على جانبي الحدود.



ولتحقيق ذلك، اتخذت باكستان عدة تدابير بعيدة المدى، منها نشر أكثر من ٨٠ ٠٠٠ جندي، وإنشاء ٩٣٨ مركزاً عسكرياً على طول الحدود الدولية مع أفغانستان، والقيام بأعمال عسكرية مباشرة ضد العناصر التي توجد في المناطق المتاخمة لأفغانستان والتي لا تزال ضالعة في أعمال قتال عبر الحدود. وفي إطار هذه العملية قُتل ما يزيد على ٧٠٠ جندي وضابط من القوات المسلحة الباكستانية.

كما أن باكستان تحافظ على علاقات تعاون وتنسيق وثيقين مع أفغانستان في إطار اللجنة الثلاثية التي يرأسها ضباط برتبة فريق أول من الجيش الباكستاني والقوة الدولية للمساعدة الأمنية/منظمة حلف شمال الأطلسي والجيش الأفغاني. وثمة أيضاً اتفاق لتبادل المعلومات الاستخبارية بهدف مواجهة أولئك المقاتلين.

يبد أن منع تنقُّل المقاتلين عبر الحدود هو مسؤولية مشتركة بين باكستان وأفغانستان وقوات التحالف. ولا بد من بذل جهد متناسب في الجانب الآخر من الحدود، حيث نُشر عدد يقل عن ٤٠ ٠٠٠ جندي وحيث لا يوجد سوى ١٠٠ مركز عسكري.

ونظراً للعوامل المذكورة أعلاه، واستناداً إلى التقييم الأمني للوضع الذي أجرته باكستان، طلبت من قواتها المسلحة أن تضع طرائق لزرع الألغام وإقامة الأسيجة في مناطق مختارة في الجانب الخاص بها من الحدود الدولية مع أفغانستان. وعند القيام بذلك، سيُتخذ أقصى قدر من الحرص للعمل على تمييز هذه المناطق المختارة المغمومة تمييزاً واضحاً، وستُقام نقاط عبور معيّنة للسماح بتنقل العشائر والقبائل التي تعيش على جانبي الحدود الدولية. كما أننا نستحدث حالياً وثائق لهذا التنقل بحيث يتسنى ضبط عمليات عبور العناصر غير المرغوب فيها.

وباكستان ليست طرفاً في اتفاقية أوتاوا وبالتالي فهي ليست ملزمة بأحكامها. ويسمح البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، الذي تشكّل باكستان طرفاً فيه، باستخدام الألغام الأرضية أو اللجوء إلى تدابير أخرى لتلبية المتطلبات الأمنية المشروعة للدول ومعالجة الشواغل الإنسانية في الوقت ذاته.

ووفقاً للمسح والدراسة الأوليين اللذين أجريتهما، سيكون على باكستان تسييج وتلقيم جزء صغير من الحدود لمنع المقاتلين من استغلال المناطق ذات التضاريس الوعرة لعبور الحدود في الاتجاهين. وسيستغرق إعداد هذه الطرائق ثم تنفيذ الخطة بعض الوقت. وفي غضون ذلك، ستكون حكومتي مستعدة لإعادة النظر في موقفها إن توافرت بدائل أحسن من زرع الألغام لمراقبة الحدود.

وفي الوقت الحاضر، وعلى طول الطرقات الـ ٢٢ المستعملة حيث أقمنا مراكز حدودية، يعبر الحدود كل يوم أكثر من ٤٠.٠٠٠ شخص و ١٤.٠٠٠ مركبة في الاتجاهين. وتعتزم باكستان تنظيم حركة عبور الحدود الدولية بصورة تدريجية واحترام حقوق "الارتفاق" التي تتمتع بها من الناحية التقليدية القبائل المقيمة على جانبي الحدود. ونتوقع أن تتعاون معنا حكومة أفغانستان من أجل ضمان تنظيم أحسن. فوجود حركة عبور غير منظّمة ليس من مصلحة أي من البلدين. وفي هذا الإطار، نلاحظ مع القلق رد الفعل السلبي من الجانب الأفغاني على شروع باكستان مؤخرا في تشغيل نظام للتعرف على الهوية بواسطة السمات البيولوجية من أجل مراقبة الحدود في أحد المعابر الحدودية الرئيسية.

وترتبط مشكلة عبور المقاتلين الحدود ارتباطا وثيقا بوجود أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني في باكستان. ونحن نستضيف هؤلاء اللاجئين منذ عام ١٩٧٩. ويوجد مليون لاجئ أفغاني في المخيمات التي يوجد البعض منها بالقرب من الحدود الدولية. ويعيش أكثر من مليون لاجئ أفغاني في المراكز الحضرية في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية وفي بلوشستان. ويستطيع مقاتلو طالبان الاختلاط هؤلاء اللاجئين، مما يزد من صعوبة كشفهم. ونحن نود أن يعود جميع اللاجئين الأفغان إلى أفغانستان في أقرب وقت ممكن. ونتطلع إلى المساعدة الدولية وتعاون الحكومة الأفغانية من أجل النقل الفوري لبعض المخيمات الموجودة بالقرب من الحدود إلى أماكن أخرى داخل أفغانستان. فهذه المخيمات كثيرا ما يُشتكى من أنها تؤوي عناصر غير مرغوبة فيها وحركة الطالبان.

وستواصل باكستان تعاونها من أجل تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان ومحاربة الإرهاب بجميع أشكاله. ونأمل أن تتقبل الحكومة الأفغانية والجهات الأخرى المعنية مسؤولياتها للتصدي للتحديات المتعددة التي تقف في وجه أمن أفغانستان والتي تنبع من داخل ذلك البلد.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منير أكرم
السفير والممثل الدائم